نقد « الكينزية العسكرية »

يقول ر٠ب٠ سميث من (كلية بيركبك) في (جامعة لندن) في مقال (النفقات العسكرية والرأسمالية) نشر له حديثا في العدد الاول من مجلة اقتصادية تصدر عن جامعة كامبردج (كامبردج جورنال اوف ايكونومبكس) :

« على الرغم من ان النفقات العسكرية قد شكلت باستمرار عنصرا مهما من عناصر الطلب في البلدان الرأسمالية ، وخاصة في الولايات المتحدة ، الا انه ليس من السهل الاستنتاج بأن الحاجة الى الحفاظ على مستوى الطلب كانت السبب وراء الانفاق العسكري العالي ٠ ان بلدانا رأسمالية اخرى قد حافظت على مستوى الطلب فيها بدون مستويات مماثلة من الانفاق العسكري ، كما ان الواقع يظهر ان بلدانا ذات انفاق عسكري عال تشهد معدلات عالية من البطالة في الوقت نفسه ٠ ان هذا الامر يقودنا الى الاعتقاد بأن الوظائف الحقيقية للانفاق العسكري لم تكن من اجل الحفاظ على مستوى الطلب ، بل على العكس من ذلك ، فان نتائجها الاقتصادية كانت مغايرة لذلك ٠ بل ان الانفاق لغايات استراتيجية كان له من الآثار الاقتصادية ما ينسف النظام الذي اعدت نفسها لحمايته ٠ ان هذا الاستنتاج هو نتيجة نقاشات مرتبطة بميزان المدفوعات والعلاقة العكسية التي تربط بين حصة النفقات العسكرية ومعدل النمو ٠ » (٧)

النتائج التي وصل اليها الاقتصادي سميث ، في دراسته الاقتصادية التي لا تخلو من بعض التعقيد ، مرتبطة بسلسلة من الاختبارات اجراها هذا الاقتصادي على عدة احصاءات لعدة بلدان رأسمالية ، وعلى مراقبة التطور التاريخي لهذه الاحصاءات على نحو جعل من تلك الدراسة واسعة في المكان ، متصلة في الزمان ٠

فماذا وجد سميث لدحض نظرية « الكينزية العسكرية » :

اولا : لاحظ سميث من خلال جدول خاص اعده معتمدا على احصاءات دائرة التجارة (لعام ١٩٧٥) والاحصاءات العسكرية الاخرى ان هناك علاقة **عكسية** بين **الانفاق العسكري ومعدل العمالة** او ان البطالة تزيد فوق معدلاتها المألوفة حيث يتجاوز الانفاق العسكري حدودا معينة ٠